



## علاقة علم الأصول باللغة العربية

د. بلقاسم شتوان

كلية أصول الدين والشريعة...

جامعة الأمير عبد القادر. قسنطينة.

نتناول هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

- 1- تمهيد: قيمة اللغة العربية
- 2- علاقة اللغة العربية بعلم أصول الفقه
- 3- علاقة علم الأصول بالدلالات اللغوية-تطبيق
- 4- علاقة علم الأصول بالأثر النحوي- تطبيق

### 1- قيمة اللغة العربية:

إن اللغة العربية حازت الأفضلية على غيرها من اللغات وذلك بتفضيل الله لها من خلال خطابه لرسوله -صلى الله عليه وسلم- بقوله: " لتكون من المنذرين

بلسان عربي مبين" إبراهيم - آية 04 ، فقد وصفه بالبيان، وهو أبلغ ما يوصف به الكلام، لأن الكلام إنما وضع وسيلة للتعبير عما في النفس، فإذا انغلق، وأهم لم يحقق الغرض الذي وضع من أجله، وإذا كان مبينا أدى المقصود منه، وعلى هذا لا يختلف اثنان ممن لهم علم باللغة العربية من أنها لغة لا تبارى ولا تداق في الإفصاح والبيان....

يقول العلامة السيوطي رحمه الله "لما خص الله تعالى اللسان العربي بالبيان علم سائر أن اللغات قاصرة عنه وواقفة دونه"<sup>1</sup>، ويجمع أهل اللغة كذلك من العلماء والباحثين على اختلاف اتجاهاتهم على أنها أوسع اللغات في الألفاظ والمفردات، وفيما تحمل تلك الألفاظ من الدلالات، كما أنها أحسن اللغات في دقة العبارة، وقوة الجملة فقد امتلكت القدرة على التعبير عن معان ثانوية قد لا يعرف غيرها من اللغات كيف يعبر عنها<sup>2</sup>. ومثال ذلك: إن اللغة العربية قد عبرت عن السيف بأسماء متعددة ذكر منها السيوطي أكثر من أربعين اسماً، وسواء اعتبرنا تلك الألفاظ كلها أسماء للسيف أو بعضها أسماء وبعضها صفات، فإن جميعها تدل على ذات السيف وتعبر عنه. أما إذا أريد التعبير عنه باللغة الفارسية مثلاً، فإنه لا يمكن إلا باسم واحد<sup>3</sup>. وكذلك الحال في بقية اللغات الأخرى، وهذا الأمر له أهميته في التشريع الإسلامي، لأن هناك من الأحكام الفقهية ما يتأثر بتعدد الألفاظ والأسماء لمسمى واحد، فقد نص الفقهاء على أن لفظ الطلاق، والسراح، والتسريح، والفراق كلها ألفاظ دالة على حل عقده الزوجية، وحينئذ بأي لفظ خاطب الزوج زوجته به فإنها تطلق منه. لأن مادة "طلق وسرح وفرق"<sup>4</sup> تجمع في الدلالة على فك القيد، وعقد الزواج قد تفكك واحدة من تلك الألفاظ. والأمر الثاني الذي يزيد في

رفع قيمة اللغة العربية حيازتها على ثروة اشتقاقية ميزتها عن غيرها من اللغات الأخرى كاللغة الفرنسية والإنجليزية فقد أبرز الأستاذ أنور الجندي<sup>5</sup> هذه الظاهرة بكل وضوح حين قام بمقارنة إحصائية بين هذه اللغات الثلاثة في الاشتقاق فقال: "عدد كلمات اللغة الفرنسية 25 ألفاً، وكلمات الإنجليزية مائة ألف، أما العربية فعدد موادها 400 مائة ألف مادة" والذي يلاحظ في هذه الإحصائية أن العدد للفرنسية والإنجليزية بالكلمات، وللعربية بالمواد، فلو افترضنا أن كل مادة من مواد اللغة العربية كلمتين لبلغ عدد كلمات العربية 800 ألف كلمة فيكون البون شاسعاً بينهما وبين تلكما اللغتين.

## 2- علاقة اللغة العربية بعلم أصول الفقهاء

سبق وأن ذكرنا أن اللغة العربية بلغت مكانة من الأهمية جعلت منها القاعدة المتينة التي تقوم عليها الأحكام، فما من علم من العلوم الإسلامية سواء كان فقهاً أو أصول فقه أو تعبير أو علم كلام، إلا وافترق إليها، وعليه فإن علماء أصول الفقه جعلوا اللغة العربية من المواد التي ينبني عليها هذا العلم. قال صاحب وفيات الأعيان: "قال أبو حامد الغزالي وأما الأصول، فمادته الكلام والفقه واللغة"<sup>6</sup>. "ثم يبين وجه اعتماد هذا العلم عليها بأن عمل الأصولي يكون في بناء القاعدة الأصولية، واستخراجها من فحوى نصوص الكتاب والسنة"<sup>7</sup> وهذا يوجب عليه أن يكون ذا باع طويل في اللغة التي وردت بها تلك النصوص، ومن هنا اشترط علماء الأصول في المجتهد، العلم باللغة العربية لأنه لو لم يكن يعلم توسع العرب في مخاطبتها لعي<sup>8</sup> بكثير من علم محكم الكتاب والسنة.

وعلى ضوء ما سبق يتضح لنا أن العلاقة بين اللغة العربية وأصول الفقه وثيقة لا يمكن أن تنفك بأي حال، ومن بين علاقات اللغة العربية بعلم أصول الفقه العلاقة النحوية، فإن المحققين من العلماء يرون أن المعاني اللغوية تختلف باختلاف وجود الإعراب، فمن المعروف أن الفقهاء كلهم كانوا على دراية واسعة بعلم اللغة كلها نحواً وصرفاً، وبلاغة، وبيانا، وبديعا، وحقيقة، ومجازا إلخ... وخاصة الأئمة الكبار يمكنهم من التفريق بين الأساليب المختلفة، مهما صغر هذا الاختلاف، ولنسمع إلى الإمام الشافعي الذي كان يعتز اعتزازا بالغا بعلم النحو ومعرفته ويتخذه نبراسا يهتدي به إلى العلوم الأخرى، حيث كان يقول: "من تبحر في النحو اهتد إلى كل العلوم". ويقول أيضا: "لا أسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو"<sup>9</sup>. وكان أبو عمر الجرمي<sup>10</sup> يدل بمعرفته بالفقه والنحو معا، وكان يقول: "أنا أفيت الناس في الفقه من كتاب سيويه" ويقول أيضا: سلوني عما شتمت من الفقه فإني أجيبكم على قياس النحو، فقالوا له: "ما تقول في رجل سها في صلاته فسجد سجدة السهو فسها؟ فقال: "لا شيء عليه" قالوا له: "من أين لك ذلك"، فقال: "أخذته من باب الترخيم لأن المرخم لا يرخم"<sup>11</sup>، ويروي العلماء أن أبا يوسف - قاضي الرشيد - أخذ يوما يذم النحو ويسخر منه، فقال له الكسائي وقد أراد أن يعلمه فضل النحو وأثره في فهم الأحكام الشرعية، ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتل غلامك، وقال آخر: أنا قاتل غلامك أيهما كنت تأخذ به؟ فقال أبو يوسف: "أخذهما جميعا". فقال الرشيد: "أخطأت"، وكان له علم باللغة العربية، فاستحيا، وقال: "كيف ذلك؟" قال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: "أنا قاتل غلامك بالإضافة لأنه

فعل ماضٍ " وأما الذي قال: أنا قاتل غلامك بالنصب فلا يؤاخذ به لأنه مستقبل لم يكن بعد ، كما قال الله تعالى في سورة الكهف " ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله" ، فلولا أنه مستقبل ما جاء فيه (غدا) فكان أبو يوسف ذلك بمدح العربية وعلوم النحو<sup>12</sup> .

### 3- علاقة علم الأصول بالدلالات اللغوية-تطبيق-

إن الكلام في هذا الموضوع طويل جدا والبحث فيه يحتاج إلى بسط فارتأينا أن نتجنب الطول ونطبق عليه أمثلة من كتب الأصول التي عالجت هذا الموضوع بإسهاب حول: المصطلح - والحقيقة والمجاز - والمطلق والمقيد. ونبدأ بمثال علم المصطلح اللغوي.

1- المصطلح: قال العلماء ينقسم إلى قسمين<sup>13</sup> :

أ- مصطلح عقدي: وهو المتعلق بأمر العقيدة- كلفظ الإيمان فإن معناه في اللغة التصديق مطلقا ولكن أصبح له دلالة في الشرع وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر والقضاء والقدر خيرهما وشرهما، وكذلك مصطلح الكفر، والفسق، والنفاق.

ب- مصطلح شرعي (فقهية): وهو المتعلق بفروع الشريعة العملية وينبغي عليها من تلك الفروع من القواعد الأصولية - كلفظ الصلاة، والزكاة، والحج - فمصطلح الصلاة: مثلا كان مفهومه اللغوي عند العرب قبل الإسلام يعني الدعاء، ولكنه أصبح يشمل الركوع والسجود غير مقتصر على الدعاء، ومثله مصطلح الحج فإنه كان مقتصرا على "القصد" وأصبح يعني قصد بيت الله الحرام.

2- الحقيقة والمجاز: فمن الأمثلة عليهما قول الله (( اركعوا واسجدوا )) معنى الآية فيه الأمر بحقيقة الركوع والسجود لثبوت المعنى الذي وضع له اللفظ، ومثال المجاز فإنه يقال للجد أبا مجازا لأنه ليس بأب على الحقيقة لأن الأب الحقيقي هو الذي له ولادة مباشرة ولا يقال له ليس أبا لأنه أب على الحقيقة، والأمثلة في هذا الموضوع كثيرة منها: قوله تعالى (( واسأل القرية )) وقوله (( واشتعل الرأس شيبا )) فإن المجاز وقع في الأصح في اللغة العربية - والقرآن الكريم - والسنة المطهرة.

### 3- المطلق والمقيد:

أ- المطلق: قال تعالى في كفارة اليمين " أو تحرير رقبة " فإن الرقبة بإطلاقها تدل على أجزاء المؤمنة والكافرة، وقوله تعالى (( أن تبغوا بأموالكم )) فإنه يرشد إلى جواز الزواج على أي مهر دون تقييد بمقدار معين، وهو كل ما يطلق عليه اسم المال قليلا أو كثيرا<sup>14</sup>. والمطلق يبقى على إطلاقه حتى يثبت ما يقيد.

ب- المقيد: كقوله تعالى في كفارة الظهار (( فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا )) المحادلة آية 04 - في هذه الآية ورد الصيام مقيدا بتتابع الشهرين ويكون قبل العودة إلى التماس والاستمتاع بالزوجة التي ظاهر منها فيعمل به على تقييده بهذين القيدين، فلا يجزى في كفارة الظهار تفريق الصيام، كما لا يجزى كونه بعد الاستمتاع بالزوجة وإن كان متتابعاً، وللزيادة في الإيضاح نأتي بمثال تطبيقي آخر قول الله تعالى في تحريم الدم المسفوح (( إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً )) حيث قيد الدم المحرم بكونه مسفوحاً، أما الدم الجامد كالديد والطحال فليس محرم، ولدلالة المطلق والمقيد دور كبير في استنباط الأحكام

الفقهية من النصوص الشرعية ولأجل ذلك اعتنى العلماء بهذا البحث وبسطوه في كتب علم الأصول، ولمزيد الفائدة فإني أثبت تعريف كل منهما:  
المطلق: ما دل على مدلول شائع في جنسه.  
المقيّد: ما دل على مدلول شائع في جنسه مع تقييده بوصف من الأوصاف.

#### 4- علاقة علم الأصول بالأثر النحوي-تطبيق-

المتصفح لكتب أصول الفقه يجد بحوثاً طويلة في علاقة علم الأصول بالدلالات النحوية واختصاراً للموضوع نعطي أمثلة عن هذه العلاقة الحميمة، بكتابة مثالين على حروف المعاني وهما: "الباء" و"أو" ونضرب صفحا عن أكثر هذه الدلالات سواء منها دلالات التراكيب النحوية وأثرها في استنباط الفروع الفقهية- كالضمير- والموصول- وكان وأخواتها، وانظرف- والاستثناء، والحال، والإضافة، والنعته، والبدل، وفعل الأمر، والشرط، غيره .  
ولنتكلم عن "الباء" و"أو" الذي وقع عليهما اختيارنا من حروف المعاني وذلك لقلة بسطهما تجنباً للطول في هذه المسألة.

1- الباء: من حروف المعاني، وقد استدلل الجميع على ما ذهبوا إليه بما تحمله من معانيها في قوله تعالى: (( وامسحوا برؤوسكم )) في آية الوضوء بما يأتي:

1- الباء زائدة: والمراد (امسحوا رؤوسكم) وقد أجاز النحاة بحبها زائدة للتأكيد وذكروا زيادتها في ستة مواضع من بينها زيادتها في المفعول به كهذه الآية -وفي قوله تعالى: (( تبت بالدهن )) أي (تبت الدهن) وفي قوله تعالى: (( فطفتن



مسحا بالسوق) أي (فطلق مسح السوق)، ولما جاز كونها على الرؤوس زائدة كان الأمر بالمسح مسلطا على جميع الرأس.

2- الباء للإلصاق: فيكون المراد الإلصاق بالفعل، وهو المسح بالفعل وهو جميع الرأس لأن الرأس يتناول جميع ما يطلق عليه هذا اللفظ.

3- دخول الباء في آية الوضوء كدخولها في آية التيمم: قال تعالى ((فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه)) فلما كانت في آية التيمم لا تدل على مسح بعض الوجه كذلك آية الوضوء لا تدل على مسح الرأس بل على جميعه<sup>15</sup>.  
هذه حجة الفريق الأول من العلماء وأما حجة الفريق الثاني فوهم الباء تحمل معنيين:

أ- الباء للتبويض: فتكون بمنزلة (من) التبضية، وقد أثبت لها هذا المعنى الكوفيون والأصمعي وأبو علي الفارسي وابن مالك، كقوله تعالى: ((عين يشرب بها المقربون)) أي منها. وإنما احتملت التبويض في هذه الآية لأن قول القائل: مسحت بيدي الخاطئ يعلم منه أن المسح إنما تحقق ببعض لا بجمعه، فيكون المراد: امسحوا بعض رؤوسكم.

وقد بينت السنة ذلك حيث ورد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه مسح في وضوئه على ناصيته، والناصية تعادل ربع الرأس.

2- الإلصاق:

وهذا المعنى أجمع عليه النحاة وهو معنى لا يفارق الباء كما قال ابن هشام<sup>16</sup>. وعلى هذا اخصصها سيوية به فقال: "وإنما هي للإلصاق والاختلاط"<sup>17</sup>.

ولما كانت الباء في هذه الآية تحتمل هذا المعنى كان الواجب مسح ربع الرأس، وإنما قدر بالربع لأن آلة اليد إذا لصقت بالرأس أخذت ربعه.

الفريق الثالث: فإنه يرى أن الباء للتبويض ولكن اللفظ في الآية جاء مطلقاً عن التقييد بجزء من أجزاء الرأس، فعلى هذا يكفي في المسح أدنى ما يتناوله اللفظ ولو كان قليلاً، وصار هذا كقول القائل: مسحت يدي بالنديل فإنه يكف لتحقيق هذا المسح هو مسح اليد بجزء من أجزاء المنديل<sup>18</sup>.

ب- أو: من حروف المعاني كذلك وهي تدل على الجمع، وواردة عند العرب كثيراً في كلامهم قال تعالى: (( لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره )) البقرة الآية 236 - أو - في قوله تعالى (( ما لم تمسوهن أو تفرضوا )) جاءت بمعنى الواو<sup>19</sup> فهي مؤدية معناها الأصلي وهو الدلالة على الجمع، فيكون المعنى حينئذ ما لم تمسوهن ولم تفرضوا لهن فريضة لأن قوله (( ومتعهن )) أمر مطلق دال على الوجوب وقوله ما لم تمسوهن مرتبط بهذا الأمر من حيث المعنى والمراد (( ومتعهن )) في حالة عدم مسهن وعدم تسمية مهر لهن، فتكون المتعة واجبة لمن اجتمع فيها عدم المسيس وعدم ذكر الصداق، ومجئ حرف "أو" بمعنى "الواو" وورد عند العرب كثيراً في كلامهم، لذلك أجاز الكوفيون والأخفش<sup>20</sup> في (أو) في قوله تعالى (( أو تفرضوا )) دالة على الجميع، وعلى هذا الفهم لا تجب المتعة إلا للمطلقة التي اجتمع فيها عدم المسيس وعدم تسمية المهر.

## 5- خاتمة البحث

وفي ختام هذا البحث نخلص إلى ما يأتي:

1- إن العلماء بذلوا جهدا كبيرا في مؤلفاتهم ومناظراتهم في بيان علاقة اللغة بالعلوم الشرعية عامة وبعلم الأصول خاصة وذلك اعتمادا على لغة العرب وبذلك استطاعوا تخريج الفروع من النصوص الشرعية وبنائها على القواعد، فنشطت بذلك حركة الاجتهاد في فهم النصوص فامتلأت المكتبات العربية والإسلامية بالإنتاج العلمي الهائل.

2- للمصطلحات دور كبير وبارز في الربط بين اللغة العربية والشرعية كما بينا ذلك.

3- تبين لنا أن العلوم الإسلامية كأصول الفقه شديدة الحاجة إلى اللغة لفهم النصوص الشرعية ولأجل هذا يجب على المشتغل بعلم الأصول أن يتضلع من علوم اللغة العربية ويعد هذا التضلع شرطا من شروط الاجتهاد لأنه يبحث في نصوص الكتاب والسنة فكان لا بد لمن يتعرض لاستخراج الأحكام منها أن يكون على قدر كبير من العلم بهذه اللغة ليتوصل إلى ما يحمله النص من الفروع والأحكام.

المسؤوليات:

- 1 الإمام السيوطي - المزهري في علوم اللغة وأنواعها ج 1، ص 322.
  - 2 خصائص اللغة في الفكر الإسلامي - مقال للأستاذ أنور الجندي في مجلة الرسالة الإسلامية عدد 21 السنة الثانية ص 48.
  - 3 الإمام السيوطي المزهري ج 1، ص 322 إلى 409.
  - 4 المصباح المنير - مادة تطلق - سرح - فرق - وانظر لسان العرب لابن منظور ج 10 ط دار إحياء التراث العربي، ص 300
  - 5 خصائص اللغة العربية في الفكر الإسلامي أنور الجندي، ص 49.
  - 6 ابن خلكان - وفيات الأعيان ج 4، ص 246.
  - 7 ابن العماد الحنبلي - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ص 231.
  - 8 البعي: ضد البيان - انظر مادة ع ي - مختار الصحاح لأبي بكر الرازي ضبط وتخرىج وتعليق الدكتور مصطفى البساط دار الهدى للطباعة والنشر، ص 300.
  - 9 شذرات الذهب في أخبار من ذهب ص 231 مصدر سابق.
  - 10 هو صالح بن اسحق أخذ عنه المبرد وانتهى إليه علم النحو في زمانه توفي 225. انظر بغية الوعاة ص 268. وانظر كذلك، أحمد سلمان يا قوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1983، ص 177.
  - 11 أبو القاسم الزجاجي - مجالس العلماء تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون الكويت، 1962 ص ص 215 - 252.
  - 12 د/ أحمد سليمان يا قوت، ظاهرة الإعراب، مصدر سابق، ص 187 بقليل من التصرف.
  - 13 عبد القادر عبد الرحمن السعدي: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام ط أولي، 1986 ص 32.
- وهبة الزحيلي - أصول الفقه الإسلامي ج 1، دار الفكر المعاصر، ص 208.